

متطلبات الملاءة لشركات التأمين في الجزائر، صعوبة التوجه وحتمية التطبيق (دراسة حالة

شركات التأمين في الجزائر للفترة 2019-2023)

Solvency requirements for insurance companies in Algeria, the difficulty of approach and the inevitability of implementation (case study of insurance companies in Algeria for the period 2019-2023)

هنا رويسي^{1*}، نوال بن عمارة²

¹ محبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

Rouissi.hana@univ-ouargla.dz

² محبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

benamara.naoual@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ المراجعة: 2025/05/20

تاريخ الاستلام: 2025/05/01

ملخص: تناولت دراستنا جانبا وركيزة مهمة من جوانب عمل شركات التأمين وهو موضوع الملاءة في شركات التأمين الجزائرية، إذ تعتبر القدرة على إعادة تعويض المؤمن لهم عند تعرضهم للمخاطر ذو أهمية كبيرة وبالغة، وهدفت الدراسة الى الاحاطة بجميع جوانب الملاءة لشركات التأمين في الجزائر وتحليلها بعد صدور قانون 2013 خاصة عنصري الالتزامات التنظيمية ومستوى هامش الملاءة وقد تم التطرق في هذا المقال الى جانبين، الجانب النظري لمتطلبات الملاءة وفق ما ينص له المشرع الجزائري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم تحليل واقع الملاءة ومدى تطبيق متطلباتها في شركات التأمين في الجزائر، متبعين بذلك المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي بالنسبة للجانب التطبيقي. وقد توصلت الدراسة إلى هشاشة نظام الملاءة في شركات التأمين الجزائرية رغم التطور الذي شهده القطاع، وعدم كفاية نظام الملاءة (1) والذي اقتصر على المتطلبات التقنية وهامش الملاءة والعمل بما يعرف بالنظام المقترح لتقدير ملاءة الشركة والسعي وراء تطبيقه وتطويره خاصة نظام الملاءة (2). كما توصي الدراسة الى ضرورة وضع نظام ملاءة مالية جديد لشركات التأمين الجزائرية، يحتوي على متطلبات كمية متناسقة ترتبط بالمخاطر التي تواجهها شركات التأمين، ومرنة تتناسب مع كل وضعية شركة تأمين على حدا.

الكلمات المفتاح: متطلبات الملاءة؛ نظام الملاءة (1)؛ نظام الملاءة (2)؛ هامش الملاءة.

تصنيف JEL: G22 ؛ M16

Abstract: Enter your abstract here Our studies dealt with aspect and an important pillar of the work of insurance companies, which is the subject of the solvency in the Algerian insurance companies, as it is considered the ability to re-compensate the believers for them when they are exposed to risks of great importance and extremely, and the study aimed to surround all aspects of the sheet of insurance companies in Algeria and analyze them after the issuance of the 2013 law, especially the elements of organizational obligations and the level of margins of the sheet. According to what the Algerian legislator states, on the applied side, the reality of the sheet and the application of its requirements in insurance companies in Algeria, following the descriptive approach in the theoretical side and the analytical approach for the applied side. The study reached the fragility of the solvency system in the Algerian insurance companies despite the development witnessed by the sector, and the insufficient of the solvency system (1), which was limited to technical requirements and the margin of sheets and work in what is known as the proposed system to estimate the company's sheet and seek to implement and develop it, especially the solvency system (2). The study also recommends the necessity of setting a new financial solvency system for Algerian insurance companies, which contains the requirements of a consistent amount related to the risks faced by insurance companies, and flexible that is appropriate to each position of an insurance company separately.

Keywords: Solvency requirements; Solvency Regulation (1); Solvency Regulation (2); Solvency margin.

I- تمهيد :

تشكل شركات التأمين بصفة عامة أحد الدعائم المهمة لاقتصاديات الدول كافة، ولتعزيز وتطوير الأنشطة التي تقوم بها شركات التأمين في الجزائر تم وضع نظام الملاءة لشركات التأمين الجزائرية سنة 1995، كما قامت الهيئات الرقابية والهيئات المختصة لمراقبة قطاع التأمين في الجزائر باستحداث نظام ملاءة جديد من خلال إصدارها لمرسومين تنفيذيين سنة 2013 وذلك لإعادة النظر في القواعد المعمول بها سابقا، وحيث كانت هناك محاولة لتطبيق توجيهات نظام الملاءة (1) الذي ومع مرور الزمن تبينت نقائصه وعموبه لئلا يبعد ذلك نظام الملاءة (2) ليتم ما كان من نقص في نظام الملاءة (1).

والجزائر وكغيرها من بقية الدول سعت جاهدة لمراجعة أنظمة الملاءة التي كانت معتمدة في قطاع التأمين لديها من خلال العمل بمتطلبات ملاءة تتلاءم وخصوصية قطاع التأمين فيها، وذلك للعمل بإدارة سليمة من الجهة المالية لهذه الشركات، وتحقيقها بوضع قواعد فعالة ومحكمة للتقييم الجيد لنشاط شركات التأمين، وذلك من أجل تقييم أفضل وانجح لملاءة هذه الشركات ومجابهة أكبر لأموال المؤمن لهم.

1.I- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تطبيق متطلبات الملاءة في شركات التأمين الجزائرية؟

-التساؤلات الفرعية: وتنقسم الإشكالية الرئيسية الى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي محتويات متطلبات الملاءة؟

- هل تحترم شركات التأمين الجزائرية الحد الأدنى لهامش الملاءة المفروض من طرف المشرع الجزائري؟

- فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الاشكالية افترضنا الاجابتين التاليتين:

❖ تعتمد المتطلبات الخاصة بالملاءة على المخصصات التقنية بالإضافة الى التوظيفات المالية في حساب هامش الملاءة؟

❖ تسعى شركات التأمين في الجزائر الى تطبيق توجيهات أنظمة الملاءة (1) و (2)، وذلك من خلال احترامها للحد الأدنى لهامش الملاءة المفروض من طرف المشرع الجزائري.

2.I-أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذا البحث فيما يتناوله بالدراسة والتحليل أحدا للمواضيع الهامة والتي نالت فرصا عديدة من البحث في الآونة الأخيرة وهو متطلبات الملاءة لشركات التأمين وأنظمة الملاءة (1) و (2) والتي ظهرت أولا في الدول الأوروبية، ومن هذا المجال فقد أتاحت لنا الفرصة للبحث والتعلم من تجارب هاته الدول وتقييم ما إذا تمكنت شركات التأمين الجزائرية بالإلمام بمهات المتطلبات وفقا للأنظمة التي تتبعها أم لا.

31.I-أهداف الدراسة: إننا نسعى من خلال هذا البحث الى الاحاطة بجميع جوانب الملاءة لشركات التأمين في الجزائر وتحليلها بعد صدور قانون 2013 خاصة عنصري الالتزامات التنظيمية ومستوى هامش الملاءة.

4.I-منهجية الدراسة:

لقد اعتمدنا في الجانب النظري لبحثنا على المنهج الوصفي والذي قمنا من خلاله بالتعريف بأنظمة الملاءة (1) و (2) وعرض لمتطلبات الملاءة لشركات التأمين في الجزائر، وأما بالنسبة للجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة تحليلية لكل من الالتزامات التنظيمية وهامش الملاءة لشركات التأمين في الجزائر للفترة من 2019 الى 2023.

II- الإطار النظري للدراسة:

1.II- التعريف بأنظمة الملاءة (1) و(2):

يمكن القول إن شركات التأمين ككل بحاجة الى أنظمة وقواعد تطبقها وتعتمدها لكي تحافظ على سيرورة ملائتها، إذ تتمثل هذه الانظمة في نظام الملاءة المالية (1) ونظام الملاءة المالية 2.

• **نظام الملاءة (1):** في سنة 1997 قامت اللجنة الأوروبية بإصدار أوامر لإعداد تقرير حول الملاءة المالية لشركات التأمين لديها والمسمى بتقرير ميلر (Muller Report) والذي كان السبب في صدور نظام الملاءة (1) وكان ذلك في فيفري 2002، وقد دخل حيز التطبيق في

سنة 2004، إذ حدد هذا الإطار كيفية تقييم الأصول والخصوم، بالإضافة الى مستويات الأموال الخاصة، وهامش الملاءة لشركات التأمين (A, 2009).

فأما وبالنسبة لقواعد نظام الملاءة (1) فإنه يقوم على القواعد الأساسية الثلاثة التالية:

1- هامش الملاءة: ويهدف هذا الهامش إلى تحديد مبلغ الأموال الخاصة والضروري للنشاط الجاري والمتبع للشركة، ويحسب على أساس الأقساط أو على أساس الكوارث، ويختلف حساب هامش الملاءة بين تأمينات الأضرار وتأمينات الحياة (حسين، 2022). ففي تأمينات الأضرار تكون الحسابات على النحو التالي:

- على أساس الأقساط:

* 0.18 الأقساط الاجمالية × معدل الاحتفاظ (إذا كانت الأقساط الاجمالية أقل من 10 مليون أورو)؛

* 0.16 الأقساط الاجمالية × معدل الاحتفاظ (إذا كانت الأقساط الاجمالية أكبر من 10 مليون أورو).

- على أساس الكوارث:

* 0.26 الكوارث الاجمالية × معدل الاحتفاظ (إذا كانت الكوارث الاجمالية أقل من 07 مليون أورو)؛

* 0.23 الكوارث الاجمالية × معدل الاحتفاظ (إذا كانت الكوارث الاجمالية أكبر من 07 مليون أورو).

حيث أن: معدل الاحتفاظ = الكوارث الصافية (ملزمة التسديد من طرف المؤمن) / الكوارث الاجمالية (الحد الأدنى الإلزامي 50%).

أما بالنسبة لهامش الملاءة الإلزامي في التأمينات على الحياة فيتم حساب المبلغ الإجمالي بناء على العاملين التاليين: (MEISTER, 2007)

- نسبة 4% من المؤنونات الرياضية، وفي حالة عدم تحمل المؤمن لمخاطر التوظيفات كما في حالة تمثيل الالتزامات بوحدة الحساب، لذا يكون المعدل المفروض مقدرا بـ 1%؛

- نسبة 3% من رأس المال المعرض للمخاطر، ويمثل ذلك الفرق بين رأس المال في حالة الوفاة والمؤنونات الموافقة لها.

ويصاحب كل من هاذين المبلغين معامل تخفيض يأخذ في الاعتبار تأثير إعادة التأمين، حيث يتوجب ألا يكون هذا المعامل أقل من

85% للمؤنونات الرياضية و50% لرؤوس الأموال تحت الخطر. ومنه فإن هامش الملاءة النظامي يساوي: معدل الاحتفاظ × الحد الأقصى ما بين (طريقة الأقساط، وطريقة الكوارث)

2- تمثيل المؤنونات التقنية: يفرض نظام الملاءة (1) على كل شركات التأمين التغطية لالتزاماتها وبأشكال مختلفة وذلك للقيام بالاستثمارات

محددة في الأسهم، السندات والعقارات، القروض والودائع ومع احترام النسب القصوى في ذلك (ZAJDENWEBER, 2006).

3- الحد الأدنى للضمان: يمثل الحد الأدنى من الأموال الخاصة للشركة والذي يجب على شركة التأمين الالتزام بحيازته والذي يساوي على

الأقل ثلث هامش الملاءة الإلزامي، أما إذا كان هامش الملاءة أقل فتلتزم الهيئات الرقابية شركة التأمين لضمان حد أعلى من هامش الملاءة

الإلزامي، وأما إذا كان أكبر من الحد الأدنى للضمان فتلتزم الهيئات الرقابية شركات التأمين بوضع مخطط تصحيحي في ظرف شهر فقط،

وإذا كان هامش الملاءة أقل من الحد الأدنى للضمان فعلى شركة التأمين وضع مخططات تمويلية قصيرة الأجل لدى الهيئات الرقابية وذلك

في مدة أقل من شهر (Benros, 2008).

● **نظام الملاءة المالية (2):** يمثل نظام الملاءة الجديد Solvency II إطاراً احترازياً متيناً ومتناسقاً تطبقه شركات التأمين في المنطقة الأوروبية.

وقد طُبّق نظام Solvency II في الاتحاد الأوروبي باعتماد التوجيهين EC/138/2009 وEU/51/2014 على التوالي، ليحل محل

التوجيهات الحالية التي تنظم نظام الملاءة السابق Solvency I. وبالتالي يهدف التشريع الأوروبي الجديد في مجال التأمين الساري اعتباراً من

1 جانفي 2016 إلى توحيد سوق التأمين الأوروبية الرئيسية وضمان حماية المستهلك. (BADEA, 2017) حيث يتركز بصورة واضحة

على التعريف بمخاطر كل شركة تأمين بغية تطوير صفة المقارنة لديها، والشفافية والنافسية (Commission European, 2015).

حيث يقوم نظام الملاءة (2) بتحديد عناصر ومتطلبات جديدة لرأس المال لتغطية كافة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين، ولتكوين طرق شاملة

لتسيير المخاطر التي تواجهها.

وجاء هذا النظام محملا بثلاث ركائز أساسية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1): ركائز نظام الملاءة (2)



المصدر: سنجاق الدين نور الدين، حساني حسين، استراتيجيات نظام الملاءة 2 الأوروبي في إدارة مخاطر شركات التأمين، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد رقم 04، العدد 01، 2022، ص 14.

1- **الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية:** وتهدف هذه الركيزة إلى تحديد كل القواعد الكمية التي تسمح بضبط وقياس متطلبات هامش الملاءة المفروض على شركات التأمين الاحتفاظ به، وما تتضمنه هاته الركيزة تقييم الأصول والخصوم، ومتطلبات رأس المال (هامش الملاءة)، الأموال الخاصة والاستثمار (Voutilainen، 2022).

2- **الركيزة الثانية: المتطلبات النوعية:** قد جاء تركيز هذا الجزء من الملاءة (2) على المتطلبات النوعية تأكيداً لأهمية ضرورة الحكم الراشد في إدارة مخاطر شركات التأمين بالإضافة إلى فعالية عملية الإشراف، ونظراً لحاجة شركات التأمين إلى تطوير وتحسين الضوابط والإجراءات المنهجية لتقييم المخاطر وما يقابلها من نقصان في الأموال الخاصة، وبهذا فإن الهدف الرئيسي للمتطلبات النوعية يكمن في قدرة شركات التأمين من تنفيذ ممارسات وقيم تقودها لتحسين قدرتها في السيطرة على متطلبات النشاط التأميني بصفة مستمرة (سعاد، 2015).

3- **الركيزة الثالثة: الإبلاغ ونشر المعلومات:** من متطلبات هاته الركيزة الإفصاح، ويعتبر الهدف منها هو تحقيق مستويات أعلى من الشفافية للمشرفين على التأمين (السلطات الرقابية) والجمهور كذلك، ووفقاً لما تم ذكره يجب على شركات التأمين إصدار وإخراج تقرير سنوي خاص للمنظمين، وتقرير للجمهور حول الملاءة المالية والوضعية المالية للشركة (ططاق، 2018).

II.2- متطلبات الملاءة وفقاً للمشرع الجزائري وكيفية تطبيقها في شركات التأمين الجزائرية:

تعتبر الملاءة المالية أداة مهمة لتحديد الصحة المالية لشركات التأمين حيث يتم تحديد الملاءة المالية لشركة التأمين وفقاً للمادة 2 من القانون الأوروبي رقم 17 لسنة 2006. إذ تعني كلمة الملاءة **Solvency** " قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على تأمين سداد الالتزامات الناشئة عن عقود التأمين المبرمة بشكل دائم بمواردها الخاصة بالبلغ المطلوب وفي الوقت المطلوب". (Bokšová، 2006) وهذا يعني ضرورة وجود قدر كاف من موارد رأس المال الخاصة بشكل مستمر. ويتم إجراء اختبار الملاءة المالية بشكل منفصل للتأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة لشركات التأمين التجارية، كما يتم تنظيم حساب الملاءة المالية في الدول الأوروبية بموجب المرسوم رقم (2007/137، Coll 2004/303)، الذي ينفذ أحكاماً معينة من قانون التأمين المعدل.

ومن المؤكد أن أي شركة تأمين تكون مليئة مالياً هو لا يعني بالضرورة أنها شركة وقيّة (أي تفي بكل التزاماتها في ظل أي ظرف من الظروف)، وبالمقابل إذا كان إصرار أية شركة من شركات التأمين على تبني فكرة الايفائية كسياسة لاتباعها فإنها تدفع تلقائياً إلى محاولة الحفاظ والثبات على مستوى واحد وجيد من الملاءة المالية (طار، 2018).

إن وضع المرسومين التنفيذيين سنة 2013 كانا لهما الأثر البالغ في انفتاح شركات التأمين الجزائرية على العالم، حيث كانت صياغتهما كالتالي:

الجدول (1): مضمون قانون 2013 المتعلق بشركات التأمين الجزائرية

القانون وتاريخ الاصدار	مضمونه
المرسوم التنفيذي رقم 13-114 الصادر في 28 مارس 2013	والمتعلق بالتعريف بشروط وكيفيات تكوين الالتزامات القانونية وكذلك تمثيلها في أصول ميزانية شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة.
المرسوم التنفيذي رقم 13-115 الصادر في 28 مارس 2013	والمتعلق بمباشرة الملاءة المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة.

المصدر: من اعداد الباحثة بعد الاطلاع على القوانين في الجريدة الرسمية.

ومما تركز عليه الملاءة لشركات التأمين في الجزائر بعد صدور قانون 2013 هو وجود متطلبات مالية وتنظيمية جديدة تم وضعها من طرف المشرع الجزائري، نوجزها في النقاط التالية:

1-2 الحد الأدنى لرأس المال: يفرض المشرع الجزائري على كل شركات التأمين وإعادة التأمين حد أدنى من رأس المال لممارسة الأنشطة الخاصة بها، وفي سنة 2006 تم فرض تحرير رأس المال بشكل كامل ونقدا عند القيام بتأسيس الشركة، كما أضافت سنة 2009 زيادة للحد الأدنى لرأس المال (الرزاق، 2016)

2-2 تحديد وتكوين الالتزامات المقننة: يتوجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم ميزانيتها كل الالتزامات المقننة والمكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط التالية: (الرسمية، الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، 2013)

أ. تكوين وتحديد الأرصدة المقننة (التنظيمية): وتهدف إلى تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتنقسم إلى:

- الأرصدة المقننة القابلة للخصم: ما يتوجب على شركات التأمين هو أن تكون وتسجل في خصوم موازنتها الأرصدة المقننة القابلة للخصم، والمتمثلة في: رصيد الضمان، والرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها، رصيد أخطار الكوارث الطبيعية، رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة .

- الأرصدة المقننة غير القابلة للخصم: كما يجب على شركات التأمين أن تسجل وتخفظ في خصوم موازنتها أي رصيد آخر مكون بموافقة هيئاتها المؤهلة وفقا للتنظيم المعمول به.

ب. الأرصدة التقنية: وتفسر الأرصدة التقنية على أنها رؤوس أموال مخصصة للتسديد الكلي للالتزامات المحددة حسب الحالة تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين بالإضافة الى شركات التأمين التي تنازلت عن حصصها في إعادة التأمين والمسماة "بالشركات المتنازلة"، وتمثل فيما يلي :

- الأرصدة التقنية في تأمينات الأشخاص: يعتبر تكوين الأرصدة التقنية إجباري بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص وتضم هاته الأرصدة: رصيد التعديل، رصيد الخسائر المطلوب دفعها، الأرصدة الحسابية، ورصيد مساهمة الأرباح التقنية والمالية الخاصين بعمليات تأمين فروع الحياة، الأرصدة الحسابية ورصيد الأقساط غير المكتسبة الخاصين بعمليات التأمين على الأشخاص غير عمليات تأمين فروع الحياة.

- الأرصدة التقنية في تأمينات الأضرار: وتشمل رصيد التوازن، رصيد التعديل، رصيد الأقساط غير المكتسبة، رصيد الخسائر المطلوب دفعها في التأمين عن الأضرار غير تأمين السيارات، ورصيد الخسائر المطلوب دفعها في تأمين السيارات.

3-2 تمثيل الالتزامات المقننة (الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية): وتمثل هذه الالتزامات بمجموعة عناصر ذات أصول معادلة، وتمثل الأصول المقبولة في تمثيل الالتزامات المقننة فيما يلي:

أ. قيم الدولة: وتتكون من (سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها).

ب. القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء: وهي عبارة عن باقي القيم المنقولة في السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين وإعادة التأمين، والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر أو الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين غير المقيمة في الجزائر، بالإضافة الى السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ت. الأصول العقارية: شاملة لجميع العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

ث. توظيفات أخرى: وهي عبارة عن السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، وودائع لأجل لدى البنوك.

2-4 هامش الملاءة حسب المشرع الجزائري:

تتجسد قدرة شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وحسب ما جاء به المشرع الجزائري فإنها تكمن في وجود مبلغ إضافي للأرصدة التقنيّة يسمى بـ "حد القدرة على الوفاء"، ويتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدرة على الوفاء من: (الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 13-114، 2013)

- رأس مال المحررة أو أموال التأسيس المحررة؛
- الاحتياطات المقننة أو غير المقننة؛
- الأرصدة المقننة؛
- التأجيل من جديد "دائن أو مدين".

وفيما يخص الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي، فقد تدخل المشرع في تحديده وذلك لمزاولة أي مشروع لأي شركة تأمين، حيث تم في 16 نوفمبر 2009 إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 والمتعلق برأس المال الأدنى لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وتعديل المادة رقم 2 بغض النظر عن الأسهم العينية على النحو التالي:

- الحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين في شكل شركة مساهمة والتي تزاوّل فقط العمليات التأمينية للأشخاص والرسملة يقدر بمليار دج؛
 - الحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين في شكل شركة مساهمة والتي تزاوّل التأمين على الأضرار بـ 2 مليار دج؛
 - الحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين في شكل شركة مساهمة والتي تزاوّل إعادة التأمين حصريا يقدر بـ 5 ملايين دج .
- وأما بالنسبة للشركات ذات الشكل التعاوني (التعاضدي) فحسب المادة رقم 3:
- الحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين في شكل شركة تعاونية والتي تزاوّل فقط العمليات التأمينية للأشخاص والرسملة يقدر بـ 600 مليون دج؛
 - الحد الأدنى لرأس المال لشركات التأمين في شكل شركة تعاونية والتي تزاوّل جميع عمليات التأمين على الأضرار يقدر بـ 1 مليار دج .
- ويحرر الحد الأدنى لرأس المال أو الحد الأدنى للأموال التأسيسية المحددة في المادتين (2) و(3) كليا ونقدا عند الاكتتاب. ويتوجب على جميع الشركات الامتثال لهذا المرسوم في أجل سنة واحدة ابتداء من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

1.2.4 طرق تحديد الحد الأدنى لهامش الملاءة:

قام المشرع الجزائري بتحديد هامش الملاءة وفقا لمؤشرات بسيطة، ولكن بعد صدور قانون الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص أصبح من الضروري إعادة النظر في تلك المؤشرات، وأخذ الفصل بعين الاعتبار.

- الطرق التقليدية لتحديد هامش الملاءة: لقد حدد المشرع الجزائري الحد الأدنى لهامش الملاءة بنسبة قدرها 15% من الديون التقنيّة وكما هي محددة في خصوم الميزانية، ونسبة 20% من رقم الأعمال، أما إذا كان هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال توجب على الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر وذلك من تاريخ توقيع محضر لمعاينة العجز أن تحرر رأسمالها، أو ترفعه أو تدفع كفالة للخزينة العمومية في حدود نسبة العجز المحددة (الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 95/343، 1995).

- الطرق الحديثة لتحديد هامش الملاءة: جاء في سنة 2013 تعديلا للقواعد التي تنظم إنشاء هامش الملاءة المالية، وذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 13/115 المؤرخ في 28 مارس 2013، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95/343 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 بشأن هامش الملاءة لشركات التأمين (مرسوم تنفيذي رقم 13-15، 2013)، وقد أضاف هذا المرسوم الجديد قواعد تكيفت والتأمين على الأشخاص، ولهذا أصبحت المراجعة حتمية التطبيق بعد دخول قانون الفصل بين التأمين على الممتلكات والتأمين على الأشخاص حيز التنفيذ في 2011، وتحتوي هذه المراجعة التي أضافها المرسوم التنفيذي المشار إليه سابقا على ثلاثة أهداف رئيسية وهي: (assurance,

Activité des assurances en Algéri, 2013)

- التفريق بين هامش الملاءة المحدد من طرف شركات التأمين على الممتلكات، وهامش الملاءة الذي ستشأه شركات التأمين على الأشخاص؛

- تعزيز وتقوية القواعد المكونة لهامش الملاءة وذلك من خلال دمج كل المبالغ المرحلة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، إذ أن الهدف من ذلك هو إعطاء مستوى حقيقي لهامش الملاءة؛
 - العمل بالمصطلحات الجديدة والتي جاء بها نظام المحاسبة المالية، إذ أن "المخصصات التقنية" أصبحت تسمى "المخصصات التنظيمية"، وفي حين تم تعويض عبارة "الديون التقنية" بعبارة "المخصصات أو الأحكام التقنية" وفيما يخص العتبات الجديدة المذكورة في هذه المراجعة فقد تم تحديدها على النحو التالي:
- أ. بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و/أو إعادة التأمين: (الرسمية، المرسوم التنفيذي 13-115، المادة 3، 2013) ويساوي حد القدرة على الوفاء على الأقل نسبة 15 % من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون أقل من 20 % من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم أو الإلغاءات في كل فترات السنة؛
- ب. بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص:
- فيما يخص فروع التأمين على الحياة-الوفاة-زواج، ولادة ورسملة فيساوي مجموع 4 % من الأرصدة الحسابية ومجموع 3 % من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة؛
- وفيما يخص الفروع الأخرى فبنسبة 15 % من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين وفي أي فترة من فترات السنة أقل من 20 % من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية من الرسوم أو الإلغاءات.
- إذا كان حد القدرة على الوفاء أقل من الحد الأدنى المطلوب، توجب على شركة التأمين و/أو إعادة التأمين وفي أجل أقصاه ستة (6) أشهر تسوية وضعيتها، إما برفع رأسمالها، أو أموال تأسيسها وإما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية (حسين، 2022).

3.I- الفروق الجوهرية بين نظام الملاءة لشركات التأمين الجزائرية مع نظيرتها الأوروبية :

وبالرغم من خصوصية سوق التأمين في الاتحاد الأوروبي مقارنة بنظيره في الجزائر، فإنه من المهم المقارنة بينهما وتوضيح بعض أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وحتى يمكننا الاستفادة من ما جاء به نظام سوق التأمين في الاتحاد الأوروبي، حيث تتم المقارنة من خلال: الاستثمار، تقييم الأصول والخصوم، تقييم المخصصات التقنية، إدارة المخاطر، هامش الملاءة، الكشف عن المعلومات. وهذا ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول (2): يوضح المقارنة بين نظام الملاءة المالية الجزائري مع نظيره الأوروبي

نظام الملاءة المالية الأوروبية		نظام الملاءة المالية الجزائري	
إطار الملاءة 2	إطار الملاءة 1		
يقوم على مبدأ الشخص الحذر	يقوم على تطبيق مبدأ الحيطة والحذر	تحديد نسب مفروضة من طرف المشرع الجزائري	الاستثمار
التقييم على أساس القيمة السوقية	التقييم من القانون التجاري (التكلفة التاريخية)	يكون التقييم على أساس التكلفة التاريخية	تقييم الأصول والخصوم
المخصصات التقنية تحسب مجموع أفضل تقدير للتدفقات المستقبلية وهامش الخطر	مخصصات تقنية تقيم حسب مبدأ الحيطة والحذر	تم تحديد ووضع طرق معينة لحساب المخصصات التقنية لفرعي التأمين (حسب مبدأ الحيطة والحذر)	تقييم المخصصات التقنية
تقييم جد حذر للمخاطر منها مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب، المخاطر التشغيلية.	مخاطر الاكتتاب هي الأساس	الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاكتتاب فقط.	إدارة المخاطر
رأس المال الضروري للملاءة (SCR) يتم حسابه إما بالصيغة القياسية أو النموذج الداخلي مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها الشركة	التأمين على الممتلكات (26% و23%) × الكوارث أو الأقساط (18% و16%) التأمين على الحياة مخصصات رياضية × (4% أو 1%)	التأمين على الأضرار حد بنسبة 15% من الأرصدة التقنية ويفوق 20 % من رقم الأعمال التأمين على الأشخاص فيما يخص فروع التأمين على الحياة حدد بـ 4% من الأرصدة الحسابية و 0.3 % من رؤوس الأموال تحت الخطر الغير سالبة	هامش الملاءة
معلومات شاملة تصل في التاريخ المحدد للمشرفين والجمهور بما في ذلك التوقعات	محدودية المعلومات الموجهة للمشرفين في التاريخ المرجعي	- ترسل شركة التأمين وثائق محددة بشكل سنوي للجنة الإشراف وهي تعتبر معلومات موجهة للمشرفين.	الكشف عن المعلومات

		– نشر الميزانية وحسابات النتائج في يوميتين وطنيتين إحداهما باللغة العربية، تعتبر بمثابة معلومات موجهة للجمهور
--	--	---

المصدر: طرطاق رتببة، مدى توافق القواعد المطبقة في شركات التأمين الجزائرية مع متطلبات نظام الملاءة 2، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 9، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 49.

III – الإطار التطبيقي للدراسة:

III – 1 الطريقة والأدوات:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة سابقا وتوضيح مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمتطلبات الملاءة المالية وفقا للمعلومات المجمعة من طرف الباحث وذلك من خلال الاحصائيات والتقارير الصادرة عن كل من: مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات (CNA) وذلك للفترة من 2019 الى 2023، ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة سيتم عرض أولا تطور انتاج شركات التأمين خلال فترة الدراسة بالإضافة الى الالتزامات التنظيمية ومستوى هامش الملاءة تبعا لما جاءت به التقارير المذكورة سابقا ، ومن ثم تحليلها نسبة الى ما تم قراءته من خلالها.

1- تطور انتاج شركات التأمين في الجزائر:

إن قطاع التأمين في الجزائر وكما أوضحته المجلة الدولية المختصة في مجال التأمينات Middle East Insurance Review يتوفر على عناصر قوية قد تساعده على أن يصبح أحد الأسواق الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وخصصت هاته المجلة ملفا لقطاع التأمين في الجزائر ركزت فيه على تنوع الفاعلين في السوق مضيئة بأنه هناك وجود لإشارات تطور إيجابية في المستقبل، لا سيما مع تطور مشروع قانون التأمينات الجاري استكماله حاليا. وفي عام 2023 تطورت أعمال التأمين في مناخ اقتصادي وطني ملائم يتميز بفرص جديدة ناجمة عن تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية، وعلى صعيد أقساط التأمين فقد حقق النشاط مبلغ قدره 163 مليار دج في سنة 2023 مقابل 156 مليار دج سنة 2022، أي بنسبة نمو بلغت 5%. ويبقى هذا المعدل متواضعا ولم يكن له تأثير كبير على مستوى وهيكل سوق التأمين. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (3): تطور انتاج شركات التأمين (الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
تأمينات الاضرار	132 222	126 457	133 184	141 408	144 204
تأمينات الأشخاص	14 037	12 410	13 485	16 453	17 617
الإنتاج الكلي	152 148	144 676	153 279	164 784	169 618

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تقارير المجلس الوطني للتأمينات (CNA) للفترة (2019-2023).

- العناصر المكونة للالتزامات التنظيمية: وتشمل هاته العناصر ما يلي:

جدول (4): العناصر المكونة للالتزامات التنظيمية للفترة (2019-2023) (الوحدة: مليون دج)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الاحكام الفنية	152 448	155 641	159 024	179 373	183 221
الاحكام المنظمة	16 591	18 574	19 047	21 649	24 898
اجمالي الالتزامات التنظيمية	169 039	174 215	178 072	201 022	208 119

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير نشاط التأمين الصادرة عن وزارة المالية للفترة (2019-2023).

- تغطية الالتزامات التنظيمية لشركات التأمين الجزائرية: بالنسبة لشركات التأمين في الجزائر فتؤخذ تغطية الالتزامات التنظيمية بطريقتين: أولا عن طريق الأصول المؤهلة حيث يجب أن تساوي هاته الالتزامات على الأقل 100 %، وكذلك بالنسبة للطريقة الثانية عن طريق قيم الدولة فيجب ان تساوي على الأقل 100 % أيضا. هذا وتشير الاحصائيات محل الدراسة أن جل شركات التأمين التزمت بالنسب التنظيمية المرتبطة بتغطية الالتزامات التنظيمية عن طريق الأصول المقبولة خلال فترة الدراسة (2019-2023). أنظر الملحق رقم (01).
- وتشير الاحصائيات للفترة (2019-2023) فيما يتعلق بتغطية الالتزامات التنظيمية عن طريق قيم الدولة أنه تقريبا كل شركات التأمين لا تلتزم بالنسب التنظيمية حيث كانت نسبها متدنية تحت نسبة 100 %. أنظر الملحق رقم (02).

2- تطور هامش الملاءة:

ويمكن توضيح هامش الملاءة الذي صدر عن شركات التأمين في الفترة (2019-2023) في الجدول الموالي:

جدول (5): تطور هامش الملاءة لشركات التأمين الجزائرية للفترة (2019-2023)

هامش الملاءة										شركات التأمين	
2023		2022		2021		2020		2019			
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
%19	45 821	20%	43 911	20%	42 128	%21	40 073	%20	36 528	SAA	شركات التأمين على الاضرار
%9	21 878	10%	22 120	11%	23 224	%11	22 458	%12	21 889	CAAR	
15%	36 012	%16	34 418	15%	31 911	15%	30 053	15%	27 953	CAAT	
%7	20 879	%7	15 096	%7	14 066	%7	13 535	7%	12 935	CASH Assurances	
%1	2 700	%1	2 630	%1	2 598	%1	2 554	%1	2 356	GAM	
%2	4 204	%2	4 105	%2	3 812	%2	3 719	2%	3 466	SALAMA	
%2	4 053	%2	3 938	%2	3 718	%2	3 560	%2	3 516	TRUST ALGERIA	
%2	5 407	%2	5 129	%2	4 814	%2	4 623	%2	3 608	Alliance assurances	
%4	9 267	%3	6 678	%3	6 291	%3	5 998	%3	5 857	CIAR	
%1	3 058	%1	1 602	%1	2 500	1%	2 335	1%	2 142	2A	
%0	906	0%	804	%0	910	1%	1 202	1%	1 439	AXA Dommage	
%5	12 589	%4	9 667	%4	8 782	%4	7 488	%4	6 593	CNMA	
1%	1 727	1%	1 578	1%	1 567	1%	1 569	1%	1 504	MACIR VIE	
1%	2 010	1%	1 970	1%	1 978	1%	1 932	1%	1 869	TALA	
1%	2 044	1%	1 939	1%	1 999	1%	1 976	1%	1 843	SAPS	
1%	1 718	1%	1 712	1%	1 698	1%	1 663	1%	1 595	Caarama assurances	
1%	2 058	1%	2 044	1%	2 048	1%	2 031	1%	1 668	Cardif El-Djazair	
1%	1 364	1%	1 278	1%	1 463	1%	1 757	1%	1 615	AXA Assurance1s 1Algérie Vie	
1%	1 689	1%	1 381	1%	1 567	1%	1 381	1%	1 381	Le Mutualiste	
1%	1 358	1%	1 213	1%	1 123	%0	952	1%	974	AGLIC	
%75	180 743	75%	163 213	%76	158 196	%77	150 859	78%	140 732	المجموع	
21%	51 635	%2	46 746	%20	42 304	%19	37 843	%19	34 622	CCR	
%2	4 925	%2	4 363	%2	3 862	%2	3 421	%2	3 036	SGCI	
%2	3 869	%2	3 693	%2	3 751	%2	3 253	%2	3 035	CAGEX	
100	241 173	100	218 015	100	208 113	100	195 375	100	181 425	المجموع الكلي	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات، وزارة المالية للفترة (2019-2023)

فبالنسبة لهامش الملاءة الالزامي وفقا للديون التقنية سنوضحه خلال الجدول الموالي:

جدول (6): مستوى هامش الملاءة على أساس الديون التقنية لشركات التأمين الجزائرية للفترة (2019-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	الشركة
%148	%139	135%	%144	%135	SAA
%118	%122	%152	%134	%119	CAAR
%102	%106	137%	%133	%126	CAAT
%79	%49	51%	%48	%50	CASH Assurances
124%	%113	%91	%90	%84	GAM
%65	%74	%66	%65	%59	SALAMA
%121	%105	%142	%106	%108	TRUST ALGERIA
%208	%149	%152	%192	%162	ALLIANCE Assurances
%78	%63	%66	%65	62%	CIAR
%47	%40	%67	%58	%58	2A
%33	%29	45%	%54	%52	AXA Dommage
%120	%92	%85	%73	%66	CNMA
314%	%273	%314	%439	%280	MACIR VIE
%55	54	%56	61%	%60	TALA
%62	%65	%73	76%	%68	SAPS
%28	%29	%31	%27	%24	Caarama assurances
%81	%76	%72	%83	%79	CARDIF EL-DJAZAIR

%85	%88	%106	116%	144%	1AXA Assurance Is Algérie Vie
%1414	%631	%716	%631	%594	Le Mutualiste
%17	%20	%24	%27	%40	AGLIC
%99	%91	%99	%97	%92	المجموع
73%	%78	%69	%68	%90	CCR
%59	%60	%63	%67	%66	SGCI
%335	%286	%420	%891	%334	CAGEX
%92	%88	%92	%90	%90	المجموع الكلي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية للفترة (2019-2023)

ولتوضيح مستوى هامش الملاءة على أساس الأقساط لشركات التأمين الجزائرية من خلال الجدول الآتي:

جدول (7): مستوى هامش الملاءة على أساس الأقساط لشركات التأمين الجزائرية للفترة (2019-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	الشركة
%151	%147	146%	%148	%125	SAA
%134	%130	%143	%151	%142	CAAR
%126	%129	126%	%121	%114	CAAT
%104	%80	87%	%96	%102	CASH Assurances
%93	%86	%82	%78	%62	GAM
%94	%96	%88	%82	%64	SALAMA
%54	%59	%61	%75	%87	TRUST ALGERIA
%92	%94	%100	%98	%69	ALLIANCE Assurances
%97	%75	%73	%69	59%	CIAR
%67	%41	%65	%61	%55	2A
%49	%41	56%	%65	%55	AXA Dommage
%98	%74	%69	%57	%46	CNMA
124%	%121	%153	%185	%98	MACIR VIE
%102	%128	%143	165%	%167	TALA
%88	%91	%120	132%	%95	SAPS
%81	%78	%98	%107	%85	Caarama assurances
%54	%57	%64	%69	%61	CARDIF EL-DJAZAIR
%49	%57	%87	92%	72%	1AXA Assurance Is Algérie Vie
%617	%358	%406	%358	%296	Le Mutualiste
%33	%42	%57	%56	%85	AGLIC
%110	%105	%109	%110	%97	المجموع
111%	%115	%107	%113	%97	CCR
%338	%333	%333	%432	%308	SGCI
%228	%249	%301	%286	%277	CAGEX
%113	%109	%111	%113	%101	المجموع الكلي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية للفترة (2019-2023)

III-2 النتائج ومناقشتها :

1- مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمتطلبات الملاءة المالية:

بعد ما قمنا به من سرد لمعايير وقواعد الملاءة المالية المحددة حسب المشرع الجزائري، سنحاول معرفة الى أي مدى تلتزم وتحترم شركات التأمين للتنظيم المعمول به في الجزائر فيما يتعلق بالملاءة المالية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

1.1 من حيث تطور انتاج شركات التأمين: تظل حصة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي أقل من 1% بالرغم من التزايد المستمر في رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر، حيث أسفر نشاط التأمين نهاية سنة 2023 عن تغيير إيجابي قدره 7 مليار دج، منها 5.2 مليار دج للتأمين على الاضرار، ويفسر ذلك بالزيادة التي عرفتها الأسعار الجارية لمنتجات التأمين وكذلك ارتفاع الطلب عليها من قبل المؤمن لهم، بالإضافة الى ظهور أنواع جديدة من الاخطار زيادة على ذلك اجبارية بعض أنواع التأمين المفروضة من قبل الدولة. مقارنة بالتأمين على الأشخاص الذي سجل نموا بنسبة 15% نهاية سنة 2023. كما يبقى هذا المستوى متواضعا بالنسبة لـ 22 شركة تأمين (باستثناء شركات التأمين المتخصصة الثلاث) العاملة في سوق التأمين الجزائري.

كما هو ملاحظ في الجدول فهناك تناقص في رقم الاعمال لسنة 2020 في كل الفروع التأمينية وهذا نتيجة للحالة الصحية التي كانت في تلك الفترة (جائحة كورونا) لتعود وترتفع بشكل مستمر في باقي السنوات الأخرى.

2.1 من حيث العناصر المكونة للالتزامات التنظيمية: كما هو موضح في الجدول أعلاه فان كل أقسام الالتزامات التنظيمية قد عرفت تطورا ملحوظا في سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة في قسم الاحكام الفنية لسنة 2023 بمبلغ قدره 183 مليون دج.

3.1 من حيث تطور هامش الملاءة: عرف هامش الملاءة لجل شركات التأمين الجزائرية استقرارا في نسبه خلال فترة الدراسة، حيث لم تسجل زيادة ملحوظة بنسب عالية لأية شركة سواء شركات على الأضرار أو شركات على الأشخاص. هذا ما ينتج عنه: أولا استقرار لوضعية شركات التأمين في سوق التأمين الجزائري. ثانيا التزام الشركات بحدود نسب هامش الملاءة الالزامي. ويمكن توضيح طرق حسابه وفقا لما نصّ عليه المشرع الجزائري كما يلي: (هامش الملاءة أكبر من أو يساوي 15% من الديون التقنية الاجمالية، هامش الملاءة أكبر من 20% من اجمالي المبيعات المتضمن الضرائب)، هذا ما نصت عليه المادة 4 من القرار الوزاري الصادر في 22 جويلية 1996، بالإضافة أنه يجب على كل شركة تأمين وعند نهاية كل ثلاثي أن تقدم لإدارة الرقابة وثيقة مرمزة بالرقم 9 تبين فيها هامش ملائتها. فإذا كان هامش الملاءة أقل من 20% من مجموع رقم الاعمال توجب على الشركة تحرير رأسمالها أو أموالها التأسيسية أو رفع رأسمالها أو دفع كفالة للخزينة العمومية وذلك في حدود نسبة العجز، وهذا يجب أن يكون في أجل أقصاه 6 أشهر بدءا من تاريخ توقيع محضر معاينة العجز (المعاينة تكون بطريقة فجائية نتيجة عملية رقابة وفي أي فترة من السنة المالية حيث يقوم بها المحافظون والمراقبون، أو كل المؤسسات الرقابية الأخرى المؤهلة وهذا ضمن التنظيم المعمول به).

4.1 من حيث مستوى هامش الملاءة على أساس الديون التقنية:

تحتزم شركات التأمين الجزائرية الحد الأدنى لهامش الملاءة على أساس الديون التقنية، حيث تجاوز هذا الحد بعدة مرات خلال فترة الدراسة (الحد يساوي 15%)، ويتراوح هذا الحد سنة 2023 ما بين مرة واحد (17% / 15%) و 94 مرة (1414% / 15%).

5.1 من حيث مستوى هامش الملاءة على أساس الأقساط:

وفيما يخص هامش الملاءة على أساس الأقساط فان شركات التأمين الجزائرية تحتزم هذا الحد (الحد يساوي 15%) بعدد المرات، وينحصر عدد المرات خلال فترة الدراسة (2019-2023) في مرة ونصف (33% / 20%) و 30 مرة (617% / 20%).

IV- الخلاصة:

بناء على ما تمت دراسته في العناصر السابقة ووفقا توصل الباحثان الى النتائج التالية:

1. اتباع سياسة تأمينية لقطاع التأمين ككل وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 95-343 المؤرخ 30 أكتوبر 1995 والمتعلقة بهامش الملاءة لشركات التأمين؛
2. الاعتماد الكلي لشركات التأمين العامة والخاصة على أسس تقليدية في تقييم وقياس الملاءة المالية؛
3. عدم كفاية نظام الملاءة 1 في سوق التأمين الجزائري والذي اقتصر فقط على جانب المتطلبات التقنية وهامش الملاءة؛
4. لا يزال نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر يرتكز بصفة كبيرة على القواعد المحاسبية وبالتالي وتقريبا لا يوجد فرق في مكوناته مع نظام الملاءة 1، فهو يحسب على أساس نسب بسيطة معتمدا على المخصصات ورقم الأعمال، بالإضافة الى الحد الأدنى لرأس المال، وتقييم الالتزامات وتمثيلها، إذن فهو لا يتماشى تماما مع نظام الملاءة 2 الذي يرتكز على معايير رأس المال المسند إلى المخاطر؛
5. تبقى حصة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي تتمتع بنسبة ضئيلة جدا ما يقل عن 1%، بالرغم من التزايد المستمر في رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر؛
6. الاستقرار المتتالي في مستويات هامش الملاءة لشركات التأمين الجزائرية خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها ذو توازن جيد في سوق التأمين؛
7. هناك احترام للحد الأدنى لهامش الملاءة من طرف شركات التأمين الجزائرية على المستويين (الديون التقنية والاقساط)، هذا ما يعكس قوة التزام شركات التأمين بكل ما يقدمه المشرع الجزائري وبالتالي يعكس إيجابا على نشاطها وديمومتها.

كما أنه يمكن طرح بعض التوصيات في الدراسة كما يلي:

1. العمل بالنظام المقترح الجديد لتقدير الملاءة المالية لشركات التأمين والسعي وراء تطبيقه وتطويره خاصة نظام الملاءة 2؛
2. ضرورة وضع نظام ملاءة مالية جديد لشركات التأمين الجزائرية، يحتوي على متطلبات كمية متناسقة ترتبط بالمخاطر التي تواجهها شركات التأمين، ومرنة تتناسب مع كل وضعية شركة تأمين على حدي؛
3. محاولة رفع جميع التحديات المرتبطة بقطاع التأمين من حيث مستوى الأداء التنظيمي لديها، بغية ضمان تطور واستقرار قطاع التأمين على المدى القصير والطويل.

- ملاحق :

الملحق رقم (1): تغطية الالتزامات التنظيمية وفقا للأصول المقبولة لشركات التأمين الجزائرية للفترة (2019-2023)

الشركات	2019			2020			2021			2022			2023		
	%	المقبولة الأصول	التنظيمية	%	المقبولة الأصول	التنظيمية	%	المقبولة الأصول	التنظيمية	%	المقبولة الأصول	التنظيمية	%	المقبولة الأصول	التنظيمية
SAA	243%	72 725	29 896	238%	73 778	30 972	221%	77 018	34 824	225%	80 410	35 660	235%	82 835	35 199
CAAR	105%	21 559	20 579	100%	19 222	19 138	121%	21 498	17 752	106%	22 150	20 882	106%	22 954	21 721
CAAT	146%	39 170	26 861	134%	37 681	28 047	134%	39 587	29 504	106%	42 016	39 566	101%	43 615	43 218
CASH Assurances	84%	22 774	27 090	75%	22 240	29 742	77%	22 320	29 164	93%	30 023	32 341	114%	31 946	27 996
GAM	160%	5 166	3 221	157%	5 191	3 303	136%	4 528	3 340	171%	4 782	2 846	166%	4 552	2 741
SALAMA	129%	8 440	6 537	143%	9 345	6 524	152%	10 103	6 643	161%	10 433	6 489	146%	10 914	7 460
TRUST ALGERIA	125%	4 300	3 446	113%	4 007	3 561	112%	3 282	2 930	73%	3 064	4 173	133%	5 075	3 821
ALLIANCE Assurances	180%	4 813	2 679	200%	5 884	2 936	157%	5 951	3 783	148%	6 152	4 159	184%	6 231	3 386
CIAR	102%	10 529	10 330	110%	11 344	10 343	106%	11 250	10 662	97%	11 529	11 855	82%	10 862	13 305
2A	83%	4 372	5 245	88%	4 961	5 661	137%	5 802	4 245	141%	6 493	4 593	95%	7 928	8 345
AXA Dommage	122%	3 836	3 147	145%	3 760	2 593	115%	2 652	2 305	103%	3 222	3 119	98%	3 048	3 124
CNMA	202%	21 507	10 621	210%	22 985	10 969	213%	23 694	11 137	221%	25 313	11 448	233%	26 781	11 496
MACIR VIE	191%	1 145	559	274%	1 146	419	204%	1 146	561	215%	1 378	642	258%	1 579	613
TALA	139%	4 332	3 117	145%	4 651	3 216	131%	4 715	3 590	131%	4 797	3 675	137%	5 034	3 681
SAPS	109%	3 008	2 755	129%	3 418	2 650	108%	3 016	2 791	117%	3 582	3 053	132%	4 393	3 334
Caarama assurances	96%	6 573	6 832	111%	7 023	6 299	132%	7 445	5 657	128%	7 565	5 928	121%	7 414	6 143
CARDIF EL-DJAZAIR	160%	3 452	2 159	149%	3 708	2 495	121%	3 484	2 871	170%	4 660	2 739	189%	4 860	2 574
AXA Assurances Algérie Vie	133%	1 557	1 187	124%	2 021	1 632	114%	1 651	1 449	125%	1 897	1 524	132%	2 326	1 757
Le Mutualiste	537%	1 300	242	699%	1 600	229	699%	1 600	229	699%	1 600	229	1193%	1 510	127
AGLIC	111%	2 748	2 471	109%	3 783	3 486	109%	5 044	4 635	109%	6 627	6 100	107%	8 670	8 077
المجموع	144%	243 326	169 014	142%	247 928	174 215	144%	255 785	178 072	138%	277 783	202 201	141%	292 525	119 208
CCR	202%	21 507	10 621	125%	80 155	64 049	127%	91 306	71 716	135%	97 952	72 727	128%	109 135	85 234
SGCI	169%	7 727	4 575	166%	8 550	5 144	164%	10 056	6 136	158%	11 479	7 251	163%	13 754	8 429
CAGEX	350%	3 312	945	975%	3 601	369	390%	3 585	919	340%	4 546	1 336	467%	5 463	1 169
المجموع الكلي	/	/	/	140%	340 234	243 777	140%	360 732	256 842	139%	391 760	335 282	139%	420 878	951 302

الملحق رقم (2): تغطية الالتزامات التنظيمية وفقا لقيم الدولة لشركات التأمين الجزائرية للفترة (2019-2023)

الشركات	2019			2020			2021			2022			2023		
	التنظيمية	الالتزامات	قيم الدولة	%	التنظيمية	الالتزامات	قيم الدولة	%	التنظيمية	الالتزامات	قيم الدولة	%	التنظيمية	الالتزامات	قيم الدولة
SAA	29 896	35 172	%118	30 972	37 330	%121	34 824	30 362	35 660	26 395	%74	35 199	28 326	%80	
CAAR	20 579	13 523	%66	19 138	10 951	%57	17 752	12 417	20 882	13 212	%63	21 721	14 029	%65	
CAAT	26 861	30 187	%112	28 047	31 133	%111	29 504	33 036	39 566	35 197	%89	43 218	36 383	%84	
CASH Assurances	27 090	16 912	%62	29 742	16 391	%55	29 164	16 251	32 341	23 527	%73	27 996	25 153	%90	
GAM	3 221	2 200	%68	3 303	2 100	%64	3 340	1 735	2 846	1 735	%61	2 741	1 735	%63	
SALAMA	6 537	3 171	%49	6 524	2 941	%45	6 643	3 240	6 489	3 890	%60	7 460	4 220	%57	
TRUST ALGERIA	3 446	1 700	%49	3 561	1 300	%37	2 930	1 070	4 173	965	%23	3 821	200	%5	
ALLIANCE Assurances	2 679	1 760	%66	2 936	1 960	%67	3 783	2 030	4 159	2 250	%54	3 386	2 360	%70	
CIAR	10 330	4 530	%44	10 343	4 930	%48	10 662	4 935	11 855	4 935	%42	13 305	4 935	%37	
2A	5 245	2 888	%55	5 661	3 371	%60	4 245	3 720	4 593	4 430	%96	8 345	5 644	%68	
AXA Dommage	3 147	3 144	%100	2 593	3 029	%117	2 305	1 920	3 119	2 708	%87	3 124	2 823	%90	
CNMA	10 621	12 085	%114	10 969	13 385	%122	11 137	14 095	11 448	13 665	%119	11 496	15 115	%131	
MACIR VIE	559	370	%62	419	370	%88	561	370	642	600	%93	613	800	%130	
TALA	3 117	2 086	%67	3 216	2 390	%74	3 590	2 830	3 675	2 980	%81	3 681	3 190	%87	
SAPS	2 755	2 100	%76	2 650	2 410	%91	2 791	2 210	3 053	2 616	%68	3 334	3 437	%103	
Caarama assurances	6 832	6 343	%93	6 299	6 793	%108	5 657	6 978	5 928	7 198	%121	6 143	6 804	%111	
CARDIF EL-DJAZAIR	2 159	2 260	%105	2 495	2 960	%119	2 871	3 360	2 739	4 660	%170	2 574	4 860	%189	
AXA Assurance 1s Algérie Vie	1 187	1 350	%114	1 632	1 570	%96	1 449	1 200	1 524	1 657	%109	1 757	2 317	%132	
Le Mutualiste	242	1 200	%495	229	1 500	%656	229	1 500	229	1 500	%655	127	1 410	%114	
AGLIC	2 471	2 225	%90	3 486	3 105	%89	4 635	4 460	6 100	5 858	%96	8 077	7 925	%98	
المجموع	169 014	145 205	%86	174 215	149 919	%86	178 072	147 719	201 022	159 978	%80	208 119	171 666	%82	
CCR	10 621	12 085	%114	64 049	33 419	%52	71 716	39 099	72 727	45 109	%62	85 234	50 159	%59	
SGCI	4 575	4 165	%91	5 144	4 658	%91	6 136	5 211	7 251	5 847	%81	8 429	6 502	%77	
CAGEX	945	3 175	%334	369	3 541	%935	919	3 435	1 336	3 742	%280	1 169	4 659	%399	
المجموع الكلي	/	/	/	/	191 447	%79	256 842	195 464	282 335	214 677	%76	302 951	232 986	%77	

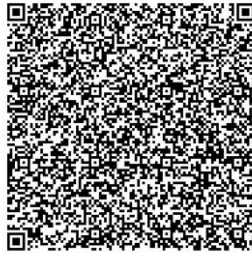
- الإحالات والمراجع :

- 1- حساني حسين، سنجاق الدين نور الدين، نظام الملاءة 2 الأوروبي: أي تحديات تواجه تطبيقه، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، (2022).
- 2- حساني حسين، سنجاق الدين نور الدين، استراتيجيات نظام الملاءة 2 الأوروبي في إدارة مخاطر شركات التأمين، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد رقم 04، العدد 01، 2022.
- 3- رتيبة طرطاق، مدى توافق القواعد المطبقة في شركات التأمين الجزائرية مع متطلبات نظام الملاءة 2، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، (2018).
- 4- رتيبة طرطاق، مدى توافق القواعد المطبقة في شركات التأمين الجزائرية مع متطلبات نظام الملاءة 2، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 9، العدد 4، ديسمبر 2018.
- 5- سعاد لفتاحة، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2 دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، (2015).
- 6- سنجاق الدين نور الدين، نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وتطورات أنظمة الملاءة الأوروبية -دراسة مقارنة-، مجلة بحوث الاقتصاد والمجتمعت، (ديسمبر، 2021).
- 7- عبد القدوس طار، أنظمة الانذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين، دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (05 جانفي، 2018).
- 8- محمد زيدان، حبار عبد الرزاق، الملاءة المالية في شركات التأمين: بين جهود التنظيم وصعوبات التطبيق مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، (2016).
- 9- مرسوم تنفيذي رقم 13-14، (28 مارس، 2013)، الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.
- 10- مرسوم تنفيذي رقم 13-15، (28 مارس، 2013)، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 95-343، الجزائر.
- 11- الجريدة الرسمية، (30 أكتوبر، 1995)، المرسوم التنفيذي رقم 95/343، الجزائر.

- 12- الجريدة الرسمية، (28 مارس، 2013)، المرسوم التنفيذي رقم 13-114، الجزائر.
- 13- الجريدة الرسمية الجزائرية، (18 مارس، 2013)، المرسوم التنفيذي 13-115، المادة 3، الجزائر.
- 14- تقارير المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، على الموقع [/https://cna.dz/chiffres](https://cna.dz/chiffres) ، تاريخ التصفح 2025/03/14.
- 15- تقارير مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية، على الموقع [/https://uar.dz](https://uar.dz) ، تاريخ التصفح 2025/03/14.
- 16- A, M, **La Solvabilité Réglementaire des Assureurs Vie de l'approche Forfaitaire et historique à la Modélisation Interne et Prospective**, Bulletin Français D'actuariat, (2009).
- 17- **Activité des assurances en Algéri**, Ministère des Finances Rapport annuel. assurance, Algéria, (2013).
- 18- Benros, **Solvabilité 02 : Calibrage des MCR/SCR dans le contexte QUIS4**, Université Louise Pasteur, France, (2008).
- 19- Commission European, **Solvency II overview frequently asked questions** Brussels,(2015),.
- 20- Dumitru BADEA, **Financial management of insurance companies in the context of the new regime Solvency**, Proceedings of the 11th International Conference on Business, (2017).
- 21- Jiřina Bokšová, **Solvability I a II v pojišťovnictví**, Český finanční a účetní časopis, roč. 1, č. 3, s, (2006).
- 22- Raimo Voutilainen, **Notes On Insurance Company Solvency**, Journal of Insurance and Financial Management, Vol. 6, Issue, 03 Jul, (2022).
- 23- Vincent MEISTER, **Solvabilité II : contexte valorisation et impacts sur l'exigence en capital**, Rapport de Stage, Pôle européen de gestion et d'économie (PEGE) 61 avenue de la Forêt Noire F-67085 Strasbourg Cedex, (2007).
- 24- ZAJDENWEBER, **Economie et Gestion de l'Assurance**, Economica Edition, France, (2006).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

هناء رويسبي، نوال بن عمارة (2025)، متطلبات الملاءة لشركات التأمين في الجزائر، صعوبة التوجه وحتمية التطبيق (دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر للفترة 2019-2023) ،- مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 76-89.



SCAN ME